

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس الأستاذ هشام التليل
وعضوية القضاة السادة

كريم الطراونة باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة
داود طيبة ، باسم المبيضين ، حسين السكران ، حابس العبدالات

طلب وزير العدل وبكتابه رقم (١٠٠/٧/١٠/ن/٣٨٠/١٠٥٠٠) بتاريخ
٢٠١٤/١٢/٢ من رئيس النيابة العامة سنداً لأحكام المادة (٢٩١) من قانون أصول
المحاكمات الجزائية عرض ملف القضية الصلحية الجزائية رقم (٢٠١٣/١٦٥٧١)
المفصلة بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٩ من قبل محكمة صلح جزاء عمان وملف القضية
الاستئنافية رقم (٢٠١٤/٢٦٤٧٥) المفصلة بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٥ من محكمة استئناف
عمان على محكمة التمييز لاكتساب الحكم الدرجة القطعية ولأنه لم يسبق لها التدقيق
فيه ولما شابه من عيب مخالفة القانون بخطأ يتمثل :-

بمحاكمة وزير أسبق عن فعل تم ارتكابه أثناء قيامه بواجبه الرسمي كوزير
عامل دون الحصول على إذن وإحالة من مجلس النواب وبأغلبية الأعضاء الذين
يتألف منهم المجلس.

عرض رئيس النيابة العامة بكتابه رقم (١٧٩٥/٢٠١٤/٤/١)
تاريخ ٢٠١٤/١٢/٤ الملفين المشار إليهما أعلاه على محكمة التمييز طالباً نقض الحكم
الاستئنافي موضوع الطلب .

القرار

بالتدقيق والمداولية يتبين أنه تم إحالة المشتكى عليه:-

والذي كان يعمل كوزير في الحكومة أثناء وقوع الأفعال التي أقيمت بسببها الشكوى وعلى فرض ثبوتها إلى قاضي صلح جزاء عمان بناء على الشكوى المقدمة بحقه من قبل (١) - ٢ . -٣ -٤

وبتاريخ ٢٠١٤/٢/١٩ وفي القضية الصلحية الجزائية قرر قاضي صلح جزاء عمان وقف ملاحقة المشتكى عليه.

لم يرتض المشتكين بالقرار الصلحي الذي طعنوا فيه استئنافاً.

بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٥ وفي القضية رقم (٢٠١٤/٢٦٤٧٦) قررت محكمة استئناف عمان فسخ القرار المستأنف.

بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٤ عرض رئيس النيابة العامة الملفين المشار إليهما أعلاه على محكمة التمييز عملاً بأحكام المادة (١/٢٩١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وعن سبب الطعن المنصب على تخطئة محكمة الاستئناف من حيث إصدار

قرارها المطعون فيه :-

نجد إن المجلس العالي لمحاكمة الوزراء ، كان جهة الاختصاص بمحاكمة الوزراء ، إلا أن هذا المجلس ألغي بموجب التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١ المنشورة في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١١/١٠/١ وشملت التعديلات المشار إليها أنفاً المواد ((٥٧، ٥٦، ٥٥)) تنص على ما يلي:-

المادة (٥٥) : يحاكم الوزراء على ما ينيب إليهم من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم أمام المحاكم النظامية المختصة في العاصمة وفقاً لأحكام القانون.

المادة (٥٦) : لمجلس النواب حق إحالة الوزراء إلى النيابة العامة مع إبداء الأسباب المبررة لذلك ولا يصدر قرار الإحالة إلا بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب.

المادة (٥٧) : يوقف عن العمل الوزير الذي تتهمه النيابة العامة أثر صدور قرار الإحالة عن مجلس النواب ولا تمنع استقالته من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار في محاكمته.

وبذلك نجد ما يلي:-

١- المادة (٥٥) من الدستور الأردني بصيغتها المعدلة تحدد المحاكم النظامية كجهة اختصاص لمحاكمة الوزراء بعد إلغاء المجلس العالي لمحاكمة الوزراء.

٢- إلا أن المادتين (٥٦ و ٥٧) وضعتا شروط وضوابط شكلية لمحاكمة الوزراء أمام المحاكم النظامية تتمثل بوجود الإحالة من قبل مجلس النواب ، وأن تصدر الإحالة عن أغلبية أعضاء المجلس.

٣- وبالرجوع إلى المادة (٥٦) من الدستور فإن (اللام) الواردة في مفردة (... لمجلس النواب ...) تفيد اللزوم والوجوب والأمر وتسمى وحسب ما جاء بلسان العرب إذا وردت في بداية الكلمة ((... لام الأمر الجازمة ...)) .

ومثالها ما ورد في القرآن الكريم (... لينفق ذو سعة من سعته...) سورة الطلاق ، آية ٧ ، وقوله تعالى ((... اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطايكم ...)) سورة العنكبوت ، آية (١٢) .

٤- وقد تأيد ما سبق بالقرارات التفسيرية الصادرة عن المجلس العالي لتفسير الدستور منها القرار رقم (٤) لسنة ٢٠١٢ الذي ورد فيه أن اتهام الوزراء أو عدم اتهامهم على ضوء التعديلات الدستورية هو حق حصري لمجلس النواب، والذي تم تأكيده بموجب القرار رقم (٦) لسنة ٢٠١٢ الصادر بتاريخ ١٣/٥/٢٠١٢ .

٥- ونجد بأن قرارات المجلس العالي لتفسير الدستور لها قوة الدستور فقد قررت وبوضوح وبما لا يدع محلاً للاجتهد أو التأويل إن اتهام الوزراء حق حصري لمجلس النواب وهي صلاحية استثنائية من القاعدة العامة لصلاحية النيابة العامة وهذا ما تأيد في المادة (١٠٣) من الدستور البلجيكي.

لكل ما تقدم وحيث إن المشرع الدستوري لا يلغو، وأمام وضوح النص الدستوري بصيغته المعدلة المشار إليها آنفاً الذي أعطي حق الإحالة فيما يتعلق بالوزراء عند اتهامهم أو عدم اتهامهم لمجلس النواب وبأغلبية اعضائه وحيث إن الاتهام الموجه للوزير المعني في هذه الدعوى كان وزير عامل أثناء توجيه الشكوى له وعلى فرض ثبوتها الأمر الذي يجعل تحريك الدعوى بمواجهته مشروطاً بصدور إذن في مجلس النواب ، وهو حق وجوبي لا جوازي

للمجلس ويقيد بضوابط وشروط منها أن يصدر الإذن والإحالة بأغلبية الأعضاء ، وحيث لم يصدر مثل هذا الإذن أو هذه الإحالة من مجلس النواب ومما يخالف أحكام المادة (٥٦) من الدستور ، فإن ما ذهبت إليه محكمة الاستئناف في قرارها المطعون فيه يخالف الأصول والقانون لورود هذا السبب عليه مما يتوجب معه نقض القرار الاستئنافي رقم (٢٠١٤/٢٦٤٧٥) تاريخ ٢٠١٤/٥٧/١٥ .

وحيث إن النقض وقع لصالح المشتكى عليه فإنه يأخذ مفعول النقض العادي وفقاً لأحكام المادة (٤/٢٩١) من الأصول الجزائية وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٧ ربيع الأول سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٩/١٢/٢٠١٤م

عضو _____ و عضو _____ و الرئيس _____

عضو _____ و عضو _____ و عضو _____

عضو _____ و عضو _____ و عضو _____

رئيس الديوان

دقيق

س.أ.

lawpedia.jo